AFRICA: FROM HUMAN WRONGS TO HUMAN RIGHTS

L'AFRIQUE: DE LA MÉCONNAISSANCE À LA RECONNAISSANCE DES DROITS DE L'HOMME

Christof Heyns

AFRICAN HUMAN RIGHTS MOOT COURT COMPETITION

32

CONCOURSO AFRICANO DE JULGAMENTO FICTÍCIO SOBRE DIREITOS HUMANOS

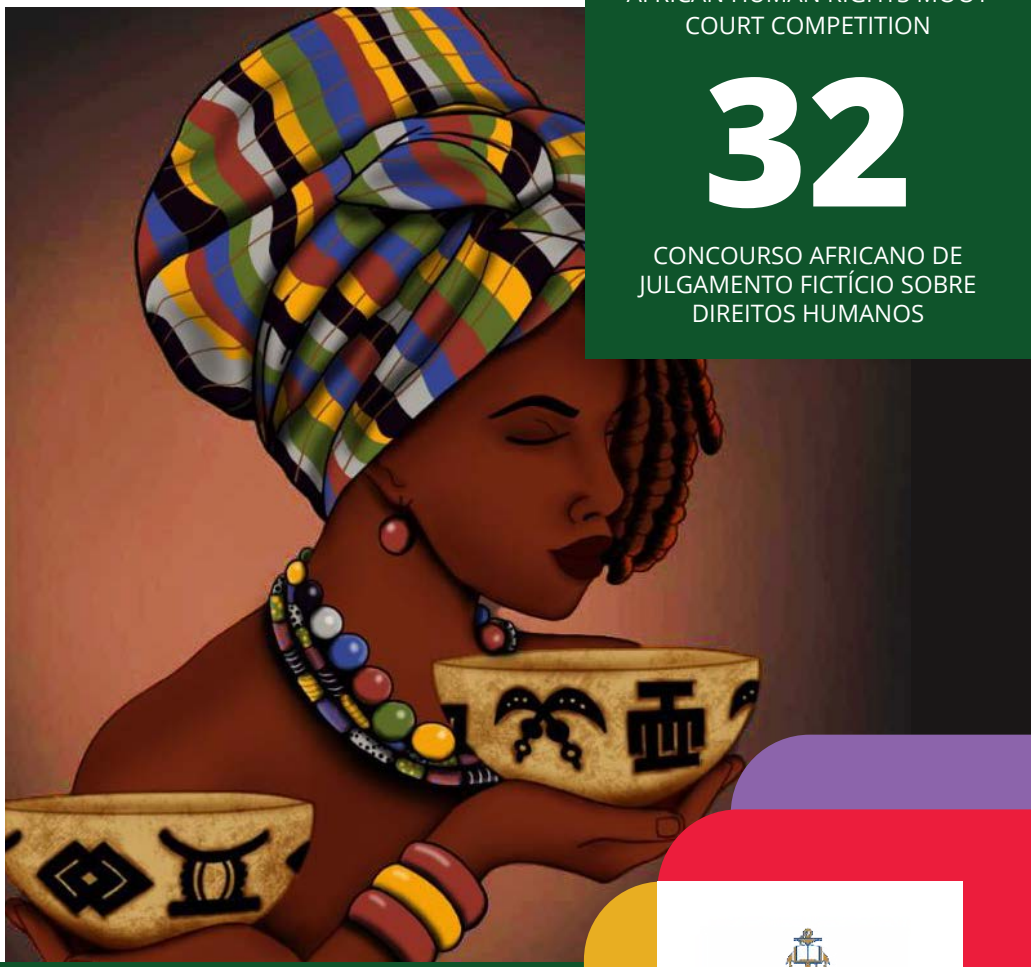

KNUST-Kumasi

GHANA

3 - 9 September 2023

UNIVERSITEIT VAN PRETORIA
UNIVERSITY OF PRETORIA
YUNIBESITHI YA PRETORIA

www.chr.up.ac.za/moot

Centre for Human Rights
UNIVERSITY OF PRETORIA

CHRISTOF HEYNS
African Human Rights Moot Court Competition
Concours Africain de Procès Simulé des Droits de l'Homme
Concurso Africano de Julgamento Fictício Sobre Direitos Humanos

Kwame Nkrumah University of Science and Technology (KNUST)

FACULTY OF LAW
KNUST

Organised by the

CENTRE FOR HUMAN RIGHTS,
UNIVERSITY OF PRETORIA
In collaboration with
KWAME NKRUMAH UNIVERSITY OF SCIENCE AND TECHNOLOGY

النسخة الثانية والثلاثون من مسابقة كريستوف هاينز للمحكمة الصورية الأفريقية لحقوق الانسان
جامعة كوامي نكروما للعلوم والتكنولوجيا
٣-٩ سبتمبر ٢٠٢٣، كوماسي، غانا

القضية الافتراضية
أمام المحكمة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب
في القضية بين جمعية غوزانغا لحقوق الانسان ودولة سينتسيفيا

1. سينتيسفيا هي دولة ساحلية صغيرة في غرب إفريقيا ذات كثافة سكانية عالية نسبيًا. يحدها من الشمال الشرقي جمهورية كاميلوت ومن الجنوب الغربي مملكة كاتيغات. وعلى الجانب الغربي تحدها ولاية زيتونيا، وعلى الجانب الشرقي جمهورية أفوتو. يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (GNI)، باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي، ١٥٠ دولارًا في عام ٢٠١٩، ومعدل نمو اقتصادي سنوي يبلغ ١.٥ في المئة. تبعاً لذلك صنفت كدولة نامية ذات دخل أدنى من المتوسط. الدولار السينتسي (SED) هو عملة البلاد، ويعادل ٢:١ من السيدي الغاني. تضم سينتيسفيا ١٦ اقليم و٣٤ مجلس مقاطعة حضرية و٥٠ مجلس بلدي و١٦٠ مجلس محلي. عاصمتها أسيدا، تقع على خليج غينيا. تقع مجالسها الحضرية الـ ٣٤ في مدنها الرئيسية الـ ١٦، وهي أيضًا عواصم إقليمية. يقيم الأغنياء الغربيون الأكثر ثراءً، إلى حد كبير، في هذه المجالس الحضرية الـ ٣٤. تقع المجالس البلدية في المدن شبه الحضرية، وتقع المجالس المحلية في المناطق الريفية، هذه المناطق يشغلها أصحاب الدخل شبه النخبوي والهامشي. بناءً على التعداد السكاني الوطني لعام ٢٠٢٠، يبلغ عدد سكان سينتيسفيا ٣٢ مليون نسمة، ونسبة الاعتماد على الدولة يبلغ ٦٧ في المئة. مصادر دخلها الرئيسية هي الزراعة، والتعدين المعدني، وزراعة الكاكاو، وإنتاج النفط، وتصدير الأخشاب، والمنح الدولية. بلغت نسبة الميزانية السنوية المخصصة للتعليم في البلاد، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، ٦.٥٪ في ٢٠٢٠/٢٠١٩، و٧٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٠، و٦٪ في ٢٠٢٢/٢٠٢١. تعتمد البلاد أيضًا بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي للاستفادة من صناعتها وبنيتها التحتية. سينتيسفيا عضو نشط في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

2. سينتيسفيا لها تقاليد وثقافات قديمة وراسخة، تحسدها عليها الدول المجاورة وشعوبهم. لطالما تفاخرت سينتيسفيا بأشجار هيوجونو، وهي نبات قديم فريد من نوعه موجود في سينتيسفيا فقط، تُستخدم هذه الأشجار بشكل أساسي لإنتاج معززات المناعة وأدوية الأمراض المرتبطة بالجهاز التنفسي. وفقًا لتقرير أوزبورن العلمي لعام ٢٠١٨، فإن شجرة هوجونو قابلة للتكيف وبالتالي يمكن استخدامها لإنتاج أدوية لسرطان القولون والأمراض المرتبطة بالجهاز التنفسي.

3. حافظت سينتيسفيا لقرون على علاقات وثيقة وسلمية مع جميع البلدان المجاورة لها، وخاصة جمهورية كاميلوت، التي لديها معها اتفاق تجاري ثنائي. في يناير ٢٠١٩ توسطت سينتيسفيا في تنفيذ "المعاهدة الثنائية للسلام الدائم" بين جمهوريتي أفوتو وكاميلوت لإنهاء قرن من الحرب على شبه جزيرة كيكيسي، وهي منطقة غنية بالنفط الخام، تقع في الجانب الجنوبي الشرقي من سينتيسفيا. بموجب المعاهدة وافقت الدول على سحب قواتها من المنطقة، والاستكشاف المشترك للنفط الخام في المنطقة واستخراجه وتقاسم الأرباح بالتساوي.أشرفت سينتيسفيا على العملية المؤدية إلى انسحاب قوات الدولتين من المنطقة. ومنذ ذلك الحين، لم يسجل أي شكل من أشكال الهجوم أو الانتهاكات في المنطقة. ولكن بعد ثلاثة أشهر من الوساطة، عاد جيش كاميلوت إلى الظهور في المنطقة وتمركز هناك منذ ذلك الحين.

4. نالت سينتيسفيا استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٥٧. ومنذ اعتماد الدستور الجمهوري الرابع في عام ١٩٩٢، شهدت البلاد تداولاً سلمياً للحكم. تفتخر سينتيسفيا دومًا بكونها بلدًا تسود فيه سيادة القانون، وجهاز قضائي فعال. احتفظت سينتيسفيا بعدد من القوانين التي تم سنها خلال الفترة الاستعمارية، بما في ذلك قانون الجرائم المنافية للطبيعة لعام ١٩٦٠، الذي يجرم "الأفعال المنافية للطبيعة"، والتي تُعرَّف على أنها أفعال جنسية بالتراضي بين بالغين من نفس الجنس تُرتكب في الخفاء. يتضمن دستور سينتيسفيا وثيقة حقوق تتألف من حقوق مدنية وسياسية تعكس أحكام الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية الوحيدة في وثيقة الحقوق هي «الحق في التعليم الأساسي". لدى سينتيسفيا مجتمع مدني نابض بالحياة. ويلزم قانون تسجيل المنظمات غير الحكومية لعام ١٩٩٥ جميع المنظمات غير الحكومية بالتسجيل لدى إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية في سينتيسفيا للقيام بأي نشاط في البلاد. بحلول نهاية عام ٢٠٢٢ تم تسجيل ما مجموعه حوالي ٣٥٠ منظمة غير حكومية. في

حين أن الدستور لا يشير إلى علاقة القانون الدولي بالقانون المحلي، فقد أوضحت المحكمة العليا أن سينتيسفيا تتبنى نظرية ازدواج القانونين، معتبرة أن المعاهدات التي صادقت عليها الدولة لا تشكل جزءًا من القانون المحلي ما لم يتم إدراجها على وجه التحديد في قانون برلماني. ورأت المحكمة العليا كذلك أن مبادئ القانون الدولي العرفي تشكل جزءاً من القانون المحلي بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع أي حكم من أحكام التشريع المحلي.

5. لدى سينتيسفيا نظام ديمقراطي تعددي، الأحزاب السياسية المهيمنة في البلاد هي جبهة سينتيسفيا الشعبية (SPF) وحزب التحالف من أجل التقدم(APP) . في انتخابات ديسمبر ٢٠١٦، تولت السلطة حكومة جديدة بقيادة السيد راجنار لوتبروك المنتمي لحزب التحالف من أجل التقدم، وأطاحت بالحكومة السابقة بقيادة الدكتور كوجو أداركوا بابالانو المنتمي لحزب جبهة سينتيسفيا الشعبية. منذ توليه الرئاسة أدلى رئيس سينتيسفيا السيد راجنار لوتبروك بعدة تصريحات عامة، بما في ذلك أمام الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا في مارس ٢٠١٨، حيث ذكر أن حكومته ملتزمة بضمان جودة التعليم، ومكافحة الفساد وضمان الصحة والسلامة العامتين ومبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما حماية حقوق الإنسان. بعد فترة من توليه منصبه، طرح الرئيس راجنار لوتبروك سياسة مجانية التعليم في السنوات الأخيرة من المرحلة الثانوية. بموجب هذه السياسة يتم قبول جميع الطلاب الذين أكملوا بنجاح سبع سنوات من المدرسة الابتدائية والسنتين الأوليين من المدرسة الثانوية لدراسة السنوات الثلاث الأخيرة من المدرسة الثانوية دون أي رسوم على التعليم والإقامة والإعاشة ومواد التعلم. تم الثناء على الرئيس راجنار لوتبروك محليًا ودوليًا لهذه المبادرة الجديدة. خلال مراجعة ميزانية منتصف العام في يوليو ٢٠١٨، أشار وزير المالية، كوفي فيتزيك، إلى أن "التعليم هو حجر الأساس للتنمية أن هذه السياسة موجودة لتبقى". كما كشف أن الحكومة ملتزمة بتأمين المزيد من الشراكات الدولية مع الشركات متعددة الجنسيات. لتمويل سياسة المدرسة الثانوية المجانية باستمرار. كما أعلن أن السنة الأولى من التنفيذ، العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩، الذي يبدأ في أغسطس ٢٠١٩، ستغطي فقط ما يقرب من نصف جميع المدارس الثانوية، بسبب الحاجة إلى ضمان "التخطيط والتخصيص المناسب للميزانية". تم طرح سياسة المدرسة الثانوية المجانية في الواقع على ٦١١١ مدرسة ثانوية في العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩، من أصل ١٣٠٠٠ مدرسة ثانوية في سينتيسفيا.

6. يتكون الجهاز القضائي في سينتيسفيا من محاكم أعلى وأدنى. وتتألف المحاكم الأعلى درجة من المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف والمحكمة العامة. المحكمة العليا وهي المحكمة الأعلى في السلم القضائي بسينتيسفيا، احكامها نهائية لا يجوز الطعن فيها في جميع المسائل المدنية والجنائية، وجميع المسائل المتعلقة بتطبيق وتفسير دستور عام 1992 و تتمتع بالاختصاص الرقابي على جميع المحاكم الأدنى. محكمة الاستئناف لا تملك سوى سلطة استئنافية تفصل بها في الاستئنافات المقدمة ضد أحكام المحاكم العامة. وتُوجد محاكم عامة في جميع المدن الرئيسية الستة عشر. ولها سلطات ابتدائية واستئنافية ورقابية. فتنظر بسلطتها الابتدائية في جميع المسائل المتعلقة بإنفاذ حقوق الإنسان الأساسية التي يكفلها دستور عام ١٩٩٢. وتتمتع على وجه الخصوص بسلطة الفصل في مسائل حقوق الإنسان المعروضة عليها من قبل جميع الأشخاص، الطبيعيين منهم والاعتباريين على حد سواء. وتنظر بسلطتها الاستئنافية الطعون المقدمة ضد قرارات المحاكم الدورية والمحاكم المحلية ومحكمة الأسرة. وللمحكمة العامة سلطة رقابية على جميع المحاكم الأدنى منها، والهيئات شبه القضائية والمحاكم الإدارية. كما يكون لجميع المواطنين الحق في رفع طعن في دستورية أي تشريع أو أي سلوك صادر من هيئة عامة أو خاصة. تتبع محاكم سينتيسفيا نظامًا يعتمد على السوابق القضائية الملزمة بشكل صارم، ولكن المحكمة العليا لديها صلاحية نسخ أي حكم سابق عندما يكون "من مصلحة العدالة القيام بذلك". تتألف المحاكم الدنيا من المحاكم الدورية، والمحاكم المحلية، ومحكمة الأسرة، ومحاكم الأحداث، واللجنة القضائية للمجالس التقليدية، ومجالس الزعماء الإقليمية، ومجلس الزعماء القومي. للمحاكم المحلية اختصاص النظر في الجنح والمطالبات المدنية البسيطة التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠,٠٠٠ دولار سينتسي. تتعامل محاكم الدائرة مع الجنايات وجرائم الإعدام والدعاوى المدنية التي تتجاوز الحد المنصوص عليه للمطالبات البسيطة وعلى ألا تتجاوز قيمتها مليوني دولار سينتسي. يتم النظر في معظم القضايا في المحاكم الدنيا، التي تعاني من تراكم هائل. أشارت تقارير إعلامية على مر السنين أن الفساد والرشوة يعيقان استقلالية المحاكم الأدنى درجة والمحاكم الأعلى درجة. متوسط الفترة بين تقديم الدعوى والنظر فيها أمام محكمة الاستئناف هو سنتان.

7. أنشأ دستور البلاد لعام ١٩٩٢ مفوضية حقوق الإنسان والعدالة الإدارية(CHRAJ) . المفوضية هي هيئة متخصصة في مجال حقوق الإنسان، لها مقر في جميع الأقاليم ال١٦، ومكاتب في جميع مجالس المقاطعات الحضرية، والبلديات، والمحليات في سينتسفيا. ولها سلطة التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والفساد التي يتورط فيها شاغلو المناصب العامة. إجراءات التقاضي في المفوضية شبيهة بإجراءات المحكمة العامة. ولها جميع السلطات القضائية الأصيلة للمحكمة العامة بجانب جميع سلطاتها الإجرائية. تشير

دراسة بحثية أجراها مركز حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية (CHRDD) في عام ٢٠٢١ إلى أن ما لا يقل عن ٦٠٪ من جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في البلاد معروضة على مفوضية حقوق الانسان والعدالة الادارية. لكل المواطنين أو المقيمين في سينتيسفيا الحق في تقديم شكوى للمفوضية، ولكن بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني ومجموعات الضغط لا يحق تقديم الشكوى إلا من المجموعات المسجلة بموجب قوانين سينتيسفيا. وقد استمعت المفوضية منذ إنشائها في عام ١٩٩٤ إلى ٧٢٠٠ شكوى وأصدرت ٦٢٠٠ "توصية" لصالح أصحاب الشكاوى وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. تفيد التقارير عن أن ما يقرب من ٧٥٪ من طلباتها تتلقى امتثالًا من قبل الحكومة غضون ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها. في العام الماضي، خلال احتفالية يوم الاتحاد الأفريقي، تمت الإشادة بمفوضية حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في سينتسفيا لالتزامها بحماية واحترام حقوق الإنسان الأساسية في سينتيسفيا. وتمت تسميتها كواحدة من أكثر المؤسسات كفاءة في سينتسيفيا وفي إفريقيا بشكل عام وفي هذا الصدد تم تتويجها كفائزة بجائزة كريستوف هاينز الفخرية المرموقة. في الآونة الأخيرة أثار رفض مفوضية حقوق الإنسان والعدالة الإدارية المستمر للشكاوى القلق. فمنذ يناير ٢٠٢٣، لم تتخذ أي إجراءات على الرغم من الشكاوى العديدة الواردة.

8. تتمتع سينتيسفيا بنظام سياسي ديمقراطي مستقر يتميز بانتخابات حرة ونزيهة منتظمة. كما أن النظام السياسي متسامح ويستوعب وجهات النظر السياسية المختلفة. ومع ذلك على مدى السنوات الثلاث الماضية انتقدت وسائل الإعلام الحزب الحاكم للرئيس راجنار لوتبروك، حزب التحالف من اجل التقدم، لقمعه التسامح السياسي والثقافي، والانخراط في سياسات غير مجدية، واختلاس الأموال العامة، والتورط في الفساد. تعد جمعية غوزانغا لحقوق الإنسان(GoHRA) واحدة من أبرز منظمات حقوق الإنسان وأنشطها في البلاد. تدعو جمعية غوازنغا إلى حماية واحترام مجموعة واسعة من حقوق الإنسان في سينتيسفيا وعلى الصعيد الدولي. وقد سُجلت الجمعية بموجب قانون تسجيل المنظمات غير الحكومية في عام ١٩٩٦. كما حصلت على صفة المراقب أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة الأفريقية) في ١٥ فبراير ٢٠١٥، وأمام لجنة الطفل الأفريقية في ٢٢ مارس ٢٠١٦. وقد قدمت جمعية غوازنغا عدة دعاوي إلى المفوضية الأفريقية تزعم فيها وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

9. سينتيسفيا طرف في المعاهدات التالية، المبينة أدناه مع سنة المصادقة:

المعاهدة	سنة المصادقة
الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب	٢٠٠٥
الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه	٢٠١٢
اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل	١٩٩٧
البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا	٢٠٠٤
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	٢٠٠٢
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٠٠٢
بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	٢٠١٧
اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته	٢٠٠٨
ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد	٢٠١٧
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	١٩٩٨
الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة	٢٠١١
الميثاق الأفريقي بشأن قيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية	٢٠١٦
لوائح الأمم المتحدة الصحية الدولية رقم 10921	١٩٧١
دستور منظمة الصحة العالمية وتعديلاته	١٩٥٩
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	٢٠٠٩
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	١٩٨٧
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	٢٠١٠
اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في مجال التعليم	١٩٩٥
الاتفاقية الأفريقية المنقحة لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية	٢٠١٦

لم يسن برلمان سينتيسيفيا هذه المعاهدات بالكامل في القانون المحلي. ولكنه أدخل تعديلات محدودة لمواءمة التشريعات المحلية مع بعض هذه المعاهدات بعد التصديق عليها. أودعت سينتيسفيا الإعلان الاختياري بموجب المادة ٣٤ (٦) من بروتوكول الميثاق الأفريقي لإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في ٥ يوليو ٢٠١٩.

10. سينتيسفيا هي مركز للاستثمار الأجنبي. تعمل فيها العديد من الشركات متعددة الجنسيات في أعمال متنوعة بما في ذلك استخراج المعادن ومعالجتها والتجارة والتصنيع. الأجزاء الجنوبية الشرقية من سينتيسفيا، تشغلها قبيلة أكان، وهي منطقة ريفية غنية بالذهب والبوكسيت والمنغنيز. تهيمن عليها شركتا تعدين متعددتا الجنسيات، شركة أدريكس لهندسة التعدين المحدودة وشركة أنجلود المحدودة، اللتان يبلغ صافي أرباحهما ٥ تريليون دولار أمريكي سنويًا، تم ترخيص شركة أدريكس المحدودة وأنجلود ومنحهما عقود إيجار تعدين تمتد لأكثر من ٢٥ عامًا. يشكل التعدين ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لسينتيسفيا. تصر قوانين سينتيسفيا على سياسة مشاركة المحتوى المحلي بنسبة ٥٠٪ وتتطلب أيضًا استثمار ٣٥٪ من إجمالي الأرباح لجميع الشركات متعددة الجنسيات في البنية التحتية الريفية والصناعة والتنمية. بموجب اتفاق الامتياز الخاص بكل منهما، تعهدت الشركتان بضمان نظام إيكولوجي صديق للبيئة أثناء عمليات التعدين الخاصة بهما.

11. على مر السنين تم الإشراف على جميع الشركات متعددة الجنسيات العاملة في البلاد من قبل وزارة الاستثمار الأجنبي برئاسة البروفيسور أدوا لاقراثا، عضو البرلمان يالأغلبية عن دائرة شرق أسيدا. في يونيو ٢٠١٩، أقر البرلمان قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. أنشأ هذا القانون مجلس الشراكات الأجنبية الذي يعمل تحت رعاية وزارة الاستثمار الأجنبي. في ظل هذه الهيكلة الجديدة، يتم دفع العوائد والأسهم الاستثمارية المطلوبة لجميع الشركات متعددة الجنسيات إلى مجلس الشراكات الأجنبية. ترأس المجلس السيد نسانا أدونغو وزير الحكم المحلي والتنمية الريفية منذ افتتاحه في ٧ أغسطس ٢٠١٩. أشار المراجع العام للحسابات في تقريره السنوي لعام ٢٠٢٢ إلى أن المجلس قد سجل عجز في التدفق النقدي قدره ٢٠ مليار سيديسي، لم تظهر في حسابات المجلس. وأشار التقرير أيضًا إلى أن قيمة أصول السيد نسانا زادت بنسبة ١٥٪ على مدى السنوات الثلاث الماضية.

12. في يونيو ٢٠١٨ أعرب سكان مدن التعدين في سينتيسفيا عن مخاوفهم بشأن عمليات شركتي أدريكس وأنجلود. واشتكى السكان من أنه بغض النظر عن الامتيازات الممنوحة لهما، بدأت الشركتان، بالتعاون مع بعض الزعماء والسياسيين، في الانخراط في تنقيب الذهب في مساحات صغيرة غير مرخص لهما بالتنقيب فيها. وأعربوا عن أسفهم لأن الزعماء أصبحوا يبيعون الأراضي للشركتين من خلال التأثير السياسي من قبل بعض السياسيين، ولا سيما السيد نسانا. وفقًا للسكان ضبط ياو ألوا، وهو أحد سكان أكومومو، السيد نسانا، مرتين وهو يتلقى طردًا مغلفًا من ضباط يتبعون للشركتين. في أكتوبر ٢٠١٨، أفادت محطة عين النمر، وهي محطة تلفزيونية عبر الإنترنت خارج البلاد، يديرها السيد كويكو زارا، وهو مواطن سينتيسيفي مقيم في المملكة المتحدة، أفادت بأن شركة أدريكس وشركة أنجولد تنقبان الآن في أعماق باطن الأرض، الأمر الذي يؤدي لإزالة الأغطية النباتية، والأخشاب والتربة. بالإضافة لقيامها بتفجير الصخور باستخدام المتفجرات وغيرها من الطرق مثل التفجير بضغط الغاز. وفي الشهر ذاته، أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن الموائل المحلية، والجداول الداخلية، والأنهار، والنباتات الحرجية، والمزارع قد دمرت بسبب ممارسات التنقيب العميق "غير الآمنة". توقع التقرير أنه بحلول عام ٢٠٢٥ من المحتمل نزوح ثلثي القرى الموجودة في مجتمعات التعدين الرئيسية، وتشرد الكثير من الأشخاص.

13. أجرت مفوضية المعادن السينتيفية(SMC) مداهمة ليلية واعتقلت ٥٠ شخص من مواطني كاميلوت الذين عملوا في أراضي ذات امتيازات غير مرخصة. صادرت مفوضية المعادن العديد من معدات التعدين مثل الحفارات ومحملات العجلات ومنصات الحفر الدوارة وصفوف المحركات ومجارف الحبال الكهربائية ومجارف الحفر الهيدروليكية والجرارات الكبيرة والشاحنات الثقيلة، منقوش بها بشكل واضح شعارات شركتي أدريكس وأنجولد. في وقت لاحق ألقت مفوضية المعادن القبض على السيد بوتين يونغو، وهو مواطن كاميلوتي يمتلك جميع الأسهم الممتازة في أدريكس وأنجولد. لم يتم القبض على أي زعيم أو شخص سياسي. تم تسليم السيد يوتين مع الكاميلوتيين الآخرين إلى كاميلوت لمحاكمته بعد أن توصل السيد كوفي ماوري، رئيس كاميلوت، والرئيس راجنار لوتبروك إلى اتفاق في ٢١ أغسطس ٢٠٢٠. بموجب هذا الاتفاق وعد الرئيس ماوري بمحاسبة السيد بوتين يونغو وشركائه بموجب قوانين كاميلوت. كما وعد بدفع تعويض كافٍ للأشخاص المتضررين. وأشارت كاميلوت إلى أنها بدأت مفاوضات مع مصرف أفروماكس، وهو مصرف استثماري صيني، للحصول على قرض بقيمة ٧ ملايين دولار أمريكي لتعويض الأشخاص المتضررين وإعادة تأهيلهم. في سبتمبر ٢٠٢٠، حاكمت محكمة كاميلوت العليا

وأدانت السيد بوتين يونغو و ٥٠ آخرين بتهمة التعدين غير القانوني وحكمت على كل منهم بالسجن ١٥ عامًا. بموجب قانون سينتيسفيا فإن عقوبة التعدين غير القانوني هي السجن لمدة لا تتجاوز ٣سنوات أو غرامة لا تزيد على مليوني دولار سينتسي أو كليهما. ومنذ ذلك الحين، حصل بوتين يونغو والخمسين الذين معه على عفو من الرئيس كوفي ماوري. لم تعوض كاميلوت بعد المواطنين السينتسيفيين المتضررين.

14. تستمر الموائل والمزارع المحلية في التضاؤل تاركةً العديد من العائلات معدمة، وفقا للتقارير، يستمر عمال التعدين في العمل. متضررين من التدهور المستمر في سبل عيشهم، رفعت جمعية من النازحين المحتملين دعوى قضائية أمام المحكمة العامة وطالبت بتعويض عن فقدان سبل العيش والأمر بإعادة تأهيلهم وإعادة توطينهم في ١٥ يناير ٢٠٢١. وفي ١٤ فبراير ٢٠٢١، حكمت المحكمة العامة بمبلغ ٣.٥ مليون دولار أمريكي تعويضات مالية للسكان المحليين لكنها لم تصدر أوامر بإعادة تأهيل السكان ونقلهم. تم تأكيد قرار المحكمة العامة من قبل محكمة الاستئناف في أبريل ٢٠٢٢ والمحكمة العليا في يوليو ٢٠٢٢، بعد استئناف تقدمت به الحكومة. وفرت الحكومة، التي لم تدفع التعويض بعد، موقع إيواء مؤقت مصنوع من الخيام الجلدية للأشخاص المتضررين وأشارت إلى أنه تم الحصول على أراضي جديدة لبناء "مدينة إغاثة" لهم.

15. كوامي نسينكو، رجل الأعمال الذي يعد قطبًا في مجاله هو شقيق السيد نسانا أدونغو. يمتلك نسينكو واحدة من أكبر امتيازات التعدين في أكامومو، وهي بلدة صغيرة في منطقة غنية باحتياطيات المنغنيز والبوكسيت. في نوفمبر ٢٠٢٠ أطلق شركته العقارية الجديدة التي تزيد قيمتها قليلاً عن ٢٥ مليار دولار سينتسي. في إحدى أمسيات الأحد، خلال برنامج "النبض" على التلفزيون المتحد، أشار إلى أنه يحظى بدعم كبير من شقيقه. عندما سئل عن كيفية تمكنه من تأمين مثل هذه الثروة في سن ٢٥، أجاب نسينكو بابتسامة عريضة: "تحصل على أفضل الناس في أروقة السلطة وسترى ما إذا كنت لن تنجح". في نفس البرنامج، قال نسينكو أيضًا إن هذا هو أقل أصوله وأنه وشقيقه "يمتلكان الكثير معًا". في اليوم التالي، كان تصريح نسينكو خلال المقابلة عنوانًا رئيسيًا في وسائل الإعلام. دعت العديد من منظمات المجتمع المدني (CSOs) إلى التحقيق الفوري مع نسينكو وشقيقه. وبعد شعوره بضغوط من مطالب منظمات المجتمع المدني وعامة المواطنين، دعا الرئيس راجنار لوتبروك البرلمان إلى تبني قانون خاص على وجه السرعة لإنشاء هيئة تنحصر مهامها في التحقيق في جرائم الفساد في سينتيسفيا والمحاكمة عليها. في غضون ذلك شجع الرئيس وبشكل علني مفوضية حقوق الإنسان والعدالة الإدارية للتحقيق مع السيد نسانا وشقيقه "إن أمكن ذلك". في اليوم التالي، أعلنت المفوضية بدء التحقيقات. كان من المقرر عقد جميع إجراءاتها في جلسات سرية. بعد أسبوع، كشف مدير المفوضية بالإنابة، الدكتور جوجو أسيميسي، خلال مؤتمر صحفي أن: "النزاهة تتطلب محاسبة جميع الأشخاص على الفساد، لأنه جريمة عامة خبيثة. زميلي في الخدمة العامة، نسانا، الذي أعرفه منذ الطفولة، سيكون على ما يرام طالما لم يثبت أنه مذنب".

16. في مارس ٢٠٢١ تم تقديم مشروع قانون من عضو خاص لإنشاء مكتب المدعي الخاص (OSP) إلى برلمان سينتيسفيا من قبل السيد مصطفى علاء الدين، المنسق الرئيسي لتجمع أقلية جبهة سينتيسفيا الشعبية. وبموجب مشروع القانون، فإن مكتب المدعي الخاص مكلف بالتحقيق في حالات الفساد التي يتورط فيها موظفون عموميون وأشخاص عاديون ومحاكمة مرتكبيها. بعد شهر من تقديم مشروع القانون، تم تمريره بالإجماع ليصبح قانونًا. تم إنشاء مكتب المدعى الخاص كهيئة مستقلة، لكن سلطاته للادعاء "تخضع لصلاحيات المدعي العام" بموجب المادة ٨٠ من دستور سينتيسفيا. عين الرئيس، بموجب سلطاته المنصوص عليها في القانون، على الفور السيد إيفار ديبانا رئيسًا لمكتب المدعي الخاص. عند تنصيبه، تعهد ديبانا بـ "الحد من الفساد والمخالفات العامة" في سينتيسفيا. في غضون أسابيع قليلة، أطلق السيد ديبانا موقع مكتب المدعى الخاص الالكتروني وبرنامج للشكاوى. تسمح هذه المنصات للأشخاص أينما كانوا بتقديم شكاوى مجهولة الهوية متعلقة بالفساد والمخالفات المشتبه بها إلى مكتب المدعى الخاص.

17. في غضون ٢٤ ساعة من إطلاق المنصات، تلقى مكتب المدعى الخاص أكثر من ١٥٠ شكوى متعلقة بالفساد والمخالفات المشتبه بها. زعمت العديد من هذه الشكاوى اختلاس الأموال وبيع العقود الحكومية ومخالفات الشراء من قبل موظفي وزارة المالية ومجلس الشراكات الأجنبية، بما في ذلك السيد نسانا، بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١. ومع ذلك، لم يترك أصحاب الشكاوى أي وسائل للاتصال الشخصي بهم أو وثائق لدعم الادعاءات. بدأ مكتب المدعى الخاص في جمع البيانات حول الادعاءات بنية بدء تحقيق شامل فيها. في غضون ذلك، بعد شهرين من اعتماد قانون مكتب المدعى الخاص، وجدت مفوضية حقوق الإنسان والعدالة الإدارية أن السيد نسانا ليس شخصًا فاسدًا وأن ثروة شقيقه «يمكن تفسيرها» لأنه رجل أعمال مرموق في سينتيسفيا. بعد ذلك، قرر مكتب المدعي الخاص عدم إجراء مزيد من التحقيق في الادعاءات ضد السيد نسانا وموظفي مجلس الشراكات الأجنبية. انتقدت وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني قرار كل من مفوضية حقوق الانسان والعدالة الإدارية وقرار مكتب

المدعى الخاص باعتباره غير عقلاني وغير معقول. بناءً على طلب من المدعي العام، ألغت المحكمة العامة في ١يوليو ٢٠٢١ قرار مكتب المدعى الخاص وأمرت بإعادة فتح هذه التحقيقات. أعاد مكتب المدعى الخاص فتح التحقيق على الفور ضد السيد نسانا وشقيقه وما زال التحقيق جار.

18. في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ديسمبر ٢٠٢٠، تعهد الرئيس راجنار لوتبروك بالتزامه بتحقيق شعار "سينتيسفيا أفضل". في أوائل يناير ٢٠٢٠، قبل استطلاعات الرأي، بدأ وباء كوفيد-١٩ في سينتيسفيا وتسبب في انخفاض قياسي في النمو الاقتصادي، وزيادة في التضخم وتكلفة المعيشة، انخفضت أرباح الاستثمار الأجنبي بنسبة ٥٦٪ من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠، وانخفضت قيمة بورصة العملة المحلية السيديسي بنسبة ٤٠٪ في عام ٢٠٢٠، مما أدى إلى تخفيض الوظائف في القطاعات الخاصة والذعر في البورصة المملوكة للدولة. في أوائل مارس ٢٠٢٠، أغلقت جميع الدول المجاورة حدودها البرية والجوية والبحرية، لكن سينتيسفيا أغلقت حدودها البرية والبحرية فقط. واستمرت شركات الطيران المحلية والدولية في العمل. سجلت سينتيسفيا أول ٣٠٠ حالة من حالات كوفيد-١٩ بعد الاحتفال بمهرجان «عام العودة»، الذي أقيم في منتصف مارس ٢٠٢٠. خلال المهرجان زار أكثر من ١٣٠٠٠ من مواطني سينتيسفيا اللذين يعيشون في الصين وأوروبا أسيدا ومدن رئيسية أخرى على طول ساحل سينتيسفيا، بشكل مستمر لفترة الأسبوعين التي استمر فيها المهرجان.

19. بعد المهرجان، أصدر الرئيس توجيهًا بإغلاق المدن الكبرى في سينتيسفيا إلى أجل غير مسمى. ويتمتع التوجيه الرئاسي بوضعية التشريع. تم حظر جميع التجمعات بما في ذلك الجنازات أو خدمات الكنيسة أو في المطاعم أو الحانات أو النوادي الليلية وجميع أشكال النقل العام. كما تم حظر جميع أشكال النشاط المدني العام. على الرغم من تنفيذ توجيه الرئيس، ارتفع عدد حالات كوفيد-١٩ بشكل كبير. وتم القبض على الأشخاص الذين انتهكوا توجيه الرئيس واحتجازهم. كان أحد السجون المستخدمة لاحتجاز المخالفين هو المجمع السكني المملوك للدولة، "الفيلا" وهو ثكنة كتيبة سابقة كانت تستخدم لإيواء القادة العسكريين المتقاعدين. قدمت وزارة الصحة سياسة احتياطية الزامية للسلامة من كوفيد-١٩، تتطلب ارتداء أقنعة الأنف ودروع الوجه والتباعد الاجتماعي وغسل اليدين وتعقيمها بانتظام، بما يتماشى مع احتياطات السلامة لمنظمة الصحة العالمية. في ١٤ أبريل ٢٠٢٠ اعتقلت شرطة منطقة أسيدا ٥٠ طفلاً (تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عامًا)، كانوا غير مصحوبين بذويهم في شوارع أسيدا. اعتقلوا أثناء مشاركتهم في احتجاجات مع ٢٠ من كبار موظفي جمعية غوازنغا ضد «قسوة» سياسة احتواء الكوفيد-١٩ الصادرة عن الحكومة. كبار موظفي غوازنغا الـ ٢٠ والأطفال اللذين تم القبض عليهم تم إيوائهم في الفيلا وإطعامهم والاعتناء بهم من قبل الحكومة. الفيلا محاطة بجدران عالية جدًا وحراس مسلحين عند بوابة المدخل للتأكد من عدم مغادرة أحد المجمع. في ذات الوقت، أطلقت وزارة الأغذية والزراعة ووزارة الداخلية سياسة بنك الطعام المتنقل الحكومية، والتي وفرت، بناءً على طلب عبر الإنترنت، المواد الغذائية والضرورات الأخرى للمنازل المحتاجة.

20. مع تفشي الوباء واستمراره في التأثير سلبًا على اقتصاد سينتيسفيا، بحث الرئيس رانجار لوتبروك عن طرق مبتكرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. بناءً على مشورة فريق الإدارة الاقتصادية(EMT) ، قام بزيادة رسوم التصدير والاستيراد وضرائب الشركات وتنفيذ سياسة الضريبة الإلكترونية (الضريبة الإلكترونية)، والتي بموجبها تم فرض رسوم إضافية على جميع المعاملات النقدية عبر الهاتف المحمول بنسبة ٣.٥٪ ضريبة على التحويل والاستلام. حققت سياسة الضريبة الإلكترونية ما يزيد قليلاً على ١.٥ مليون دولار سينتسي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تنفيذها، وبالتالي شكلت ٤٪ من تقدير الإيرادات القابلة للتوليد. وبحسب ما ورد، كان هذا بسبب الانخفاض الحاد في عدد مستخدمي أموال الهاتف المحمول. فشلت الإيرادات التي تم جمعها في التخفيف من الصعوبات الاقتصادية الحالية في سينتيسفيا. ونتيجة لذلك، بدأ الرئيس في قطع عدد من السياسات التي ترعاها الحكومات عبر مختلف القطاعات العامة.

21. في ١٩ يونيو ٢٠٢٠، أصدر الرئيس راجنار لوتبروك تصريحًا عامًا. وفيما يلي نص الجزء ذي الصلة:

> "لا يزال وباء كوفيد-١٩ في مواجهة مع الحياة البشرية الطبيعية. مثل اقتصادات العالم الأخرى تأثر اقتصاد سينتيسفيا سلبًا. انخفضت عملتنا بشكل حاد، مما أدى إلى انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي. يخشى العديد من المستثمرين الاستثمار في بلدنا. يستمر عدد الحالات في الازدياد يوميًا ولا يزال اقتصادنا في أزمة. وصلت جميع السياسات الحكومية المتخذة لإنقاذ اقتصادنا إلى طريق مسدود. زملائي مواطني سينتيسفيا الوطنيون، لقد حان الوقت لأن نشن جميعنا حرب جماعية ضد الوباء. في وقت سابق من عام ٢٠٢٠، حصلنا على ٢٥ مليون جرعة من لقاح فايزر من مملكة كاتيغات. لقد علمت أن هذا اللقاح يعزز جهاز المناعة ويبني دفاعًا مضادًا للفيروسات بنسبة ٩٣٪ ضد فيروس كوفيد-١٩. حربنا

ضد الفيروس تدريجية لكننا سننجح بالتأكيد. على ضوء هذه الخلفية، راجعت الحكومة عددًا من السياسات التي ترعاها بحرية وتفرد. على وجه الخصوص، أعادت الحكومة النظر بعناية في سياسة مجانية دراسة السنوات الأخيرة من المرحلة الثانوية وأدركت الحاجة إلى تطبيقها فقط على عدد محدود من المدارس. في هذا الصدد، مع تأثير فوري من العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١، بدءًا من أغسطس ٢٠٢٠، ستعمل السياسة فقط في ١٥٠ مدرسة من المدارس الأقل حظًا التي تقع في مختلف المناطق الريفية في سينتيسفيا، وسيتوقف برنامج المدرسة الثانوية المجانية في معظم المدارس التي بدأ فيها العام الماضي. بينما نأمل في المستقبل في توسيع نطاق التغطية إلى ما بعد هذه المدارس الـ ١٥٠ لن يتم تفعيل السياسة في المستقبل القريب تحت أي ظرف في أي من المدارس الميسورة الموجودة في المدن الست عشرة الرئيسية في سينتيسفيا. سيساعدنا هذا على تحويل الموارد الكافية إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد حيث توجد حاجة ماسة للدعم. وأوكل إلى جميع أصحاب المصلحة ضمان الامتثال بهذا التوجيه وتنفيذه بأقصى قدر من حسن النية. بارك الله فينا جميعًا وشفانا من هذا الوباء المميت. تحيا سينتيسفيا".

22. أثار بيان الرئيس ردود فعل متباينة من عامة المواطنين ومجموعات النشاط المدني. بدأت جمعية غوازنغا حملة عبر الإنترنت على مستوى البلاد ضد قرار الحكومة بالحد من تنفيذ سياسة المدرسة الثانوية المجانية كما دعت إلى عدم استمرار "احتجاز" أطفال الشوارع وموظفيها العشرون في الفيلا. في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٠، رفع الرئيس الحظر المتعلق بكوفيد-١٩ وأعاد الحياة العامة. في نفس اليوم، أعلن عن التنفيذ الفوري لسياسة التطعيم الإجباري، والتي تتطلب تطعيم جميع السينتسيفيين الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا أو أكثر ضد كوفيد-١٩. في اليوم التالي وصل موظفو مديرية الصحة الإقليمية في أسيدا إلى الفيلا لتطعيم جميع الأشخاص الموجودين فيها. على الرغم من بعض الاحتجاجات، تم تطعيم جميع الأطفال دون أي اختبار أو تفسير لأسباب اللقاح أو آثاره السلبية المحتملة. تم نقلهم جميعًا على الفور في سيارة وتم إنزالهم حيث تم القبض عليهم في وقت سابق. رفض كبار موظفي الجمعية التطعيم. وثلاثة منهم منتمين لطائفة شهود يهوه من افريقيا، ادعوا انهم ممنوعون من التطعيم. وقرر الـ ١٧ الآخرون رفض التطعيم أيضًا بدافع «التضامن». في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٠، بدافع اليأس، سمح موظفو جمعية غوازنغا بتطعيمهم. تم إطلاق سراحهم جميعًا بعد يومين.

23. واصلت جمعية غوازنغا حملتها ضد قرار الحكومة بقصر سياسة مجانية دراسة السنوات الأخيرة من المرحلة الثانوية على ١٥٠ مدرسة أقل حظًا في سينتيسفيا .حصلت غوازنغا على رأي قانوني من أحد كبار المحامين، الذي نصح بأن احتمالات نجاح الطعن الدستوري ضد التنفيذ المحدود للسياسة بعيدة، نظرًا لأن الحق في "التعليم الأساسي" هو الوحيد القابل للمقاضاة بموجب دستور عام ١٩٩٢. بناءً على هذه النصيحة، تخلت غوازنغا عن الطعن الدستوري ضد سياسة مجانية دراسة السنوات الأخيرة من المرحلة الثانوية. قدمت غوازنغا قضية إلى المحكمة العامة، بدعوى انتهاكات عديدة لوثيقة حقوق سينتيسفيا من قبل الحكومة في معاملة الأطفال وكبار موظفيها ال٢٠ في الفيلا. رفضت المحكمة العامة القضية، معتبرة أن غوازنغا ليس لها صفة لرفع القضية نيابة عن الأطفال وكبار موظفيها. قدمت غوازنغا استئنافًا في محكمة الاستئناف في ٥ يوليو ٢٠٢١. لم يتم تحديد موعد لجلسة الاستماع. في وقت لاحق من يوليو ٢٠٢١، أصدرت الحكومة بيانًا مفاده أنه " من المؤسف تنفيذ سياسة مجانية دراسة السنوات الأخيرة من المرحلة الثانوية في العام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢ فقط فيما يتعلق بنفس ال١٥٠ مدرسة كما في العام الدراسي السابق".

24. عائشة موشوشو، امرأة متحولة جنسيًا كانت تُعرف سابقًا باسم فيليكس قيصر، هي مواطنة سينتيسيفية وناشطة متحولة جنسيًا مشهورة، وتقيم في أسيدا. على مدى العقود الماضية، كانت عائشة تدعو إلى الحق في عدم التمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية. نظمت عائشة وعقدت عددًا من الندوات والمحاضرات العامة في أكثر من ٢٠ دولة أفريقية. يوم الجمعة ١٦ يوليو ٢٠٢١، كتبت عائشة على صفحتها على مواقع فيسبوك وتويتر وانستغرام:

"أشعر بالحماس الشديد يا رفاق. خمنوا ماذا سيحدث؟ قريبًا جدًا، سأطلق مركز حقوق الأقليات الجنسية. مرحى! حل فجر جديد لمجتمع المثليين والمثليات والمتحولين جنسياً في سينتيسفيا. سأفعل كل ما يلزم لمناصرة قضية المثليين والمثليات والمتحولين جنسيًا في سينتيسفيا. يجب أن نغزو ضميرهم لقبولنا. شعبي في سينتيسفيا، لا تخافوا. لن ألين بل سأتحمل المعاناة حتى الانتصار!

توقيع

Your Babe_MaMa LGBTIQ+
AishaMoshoeshoe @unapologetictransgender".

25. بعد أسبوعين، حصلت عائشة على قاعة مؤتمرات في منتجع كيسيوا التنفيذي وعقدت اجتماعًا مغلقًا للتخطيط الاستراتيجي لحوالي خمسين عضوًا من مجتمع الميم (+ LGBTIQ) في سينتيسفيا. بناءً على نتائج الاجتماع، رعت عائشة إعلانات تلفزيونية على القنوات التلفزيونية الرئيسية في سينتيسفيا توضح مزايا القوانين التقدمية المؤيدة لـ(+ LGBTIQ) ، والسياسات الحكومية والقرارات القضائية في بلدان أفريقية أخرى مثل: أنغولا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، ووكيب فيرد، وسيشيل، وغابون، وساحل العاج، وملاوي، وموزامبيق. دعت الإعلانات إلى إلغاء قانون الجرائم المنافية للطبيعة. حصلت عائشة على مكتب دائم في أسيدا وأطلقت عليه اسم مركز حقوق الأقليات الجنسية (CSMR SPACE) تم تزيين مكتب مركز حقوق الأقليات الجنسية بألوان الرابطة الدولية للمثليات والمثليين (ILGA). ذكرت مقالة في إحدى الصحف أن حوالي ١٢٠ شخصًا - معظمهم من الشباب بمتوسط عمر ٢٠ عامًا يأتون يوميًا لزيارة المركز .رداً على هذا التقرير، أثار الزعماء الدينيون مخاوف بشأن تأثير أنشطة عائشة على الشباب والأطفال. وصفها العديد من الآباء الذين عابوا حملة عائشة بأنها «وكيل للعالم المظلم» ودعو الحكومة للتدخل. في ٣ ديسمبر ٢٠٢١، خلال مؤتمر صحفي، قال وزير الزعامة والشؤون الدينية، كوامي بروكوسو: "لن نجلس حتى تتلاشي قيمنا. سيتم الحد من نشاط عائشة المثلي بأي ثمن. وهذا تأكيد من جانبي ". كما أشار إلى نية الحكومة إغلاق مساحة المركز.

26. في مارس ٢٠٢٢، قدم كوامي بروكوسو مشروع قانون الهوية الجنسية القويمة إلى برلمان سينتيسفيا. إذا تم اعتماد مشروع قانون الهوية الجنسية القَويمة، فإنه سيحظر نشاط مجتمع الميم (+ LGBTIQ) ويجرم أي شخص تم تحديده علنًا على أنه شخص مثلي، أو مثلي الجنس، أو ثنائي الجنس، أو متحول جنسيًا. ولا يزال مشروع القانون معروضاً على البرلمان. في ذلك الوقت تقدمت عائشة بطلب إلى وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية لتسجيل مركز حقوق الأقليات الجنسية بموجب قانون تسجيل المنظمات غير الحكومية. بمساعدة غوازنغا، تم تقديم جميع الوثائق المطلوبة بموجب التشريع. وتشمل الوثائق المقدمة النظام الأساسي للمركز والذي يحدد هدفها على النحو التالي: "تهدف الاتفاقية إلى العمل على منع واستئصال رهاب المثلية الجنسية وكره المثليات ومغايري الهوية الجنسية في المجتمع السينتسيفي، وحماية جميع حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، ولا سيما حقهم في الصحة وفي التحرر من العنف، في سنتيسفيا وما بعدها". رفضت الإدارة الطلب على أساس أن أهداف مركز الأقليات الجنسية لا تتوافق مع دستور سنتيسفيا. ساعدت غوازنغا المركز في الطعن في قرار الوزارة أمام محكمة أسيدا العامة. ورفضت المحكمة العامة إجراء عائشة، مؤيدة أسباب الوزارة. وفي الاستئناف، أكدت محكمة الاستئناف قرار المحكمة العامة. كما استأنفت عائشة أمام المحكمة العليا. في ٥ يونيو ٢٠٢٢، رأت المحكمة العليا أن رفض الوزارة تسجيل مركز الأقليات الجنسية كان مبررًا بموجب كل من دستور عام ١٩٩٢ وقانون الجرائم المنافية للطبيعة.

27. في ٥ مايو ٢٠٢٣، قدمت غوازنغا طلبًا إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تطلب منها تقديم النتائج التالية:

أ) انتهكت سينتسيفيا الميثاق الأفريقي ومعايير حقوق الإنسان الدولية الأخرى لفشلها في تحميل السيد بوتين يونغو المسؤولية عن التعدين غير القانوني والسيد نسانا أدونغو المسؤولية عن الفساد.
ب) انتهكت سينتيسفيا الميثاق الأفريقي ومعاهدات حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة في معاملتها للأطفال وكبار موظفي غوازنغا ال٢٠ في الفيلا.
ج) انتهكت سينتسيفيا الميثاق الأفريقي وقانون حقوق الإنسان الدولي الآخرى ذات الصلة بقرارها حصر سياسة مجانية السنوات الدراسية الأخيرة في المرحلة الثانوية فقط على ١٥٠ مدرسة أقل حظًا.
د) انتهكت سينتيسفيا الميثاق الأفريقي وغيره من قوانين حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة لرفضها تسجيل مركز حقوق الأقليات الجنسية بموجب قانون تسجيل المنظمات غير الحكومية.

28. تم تحديد القضية، على أساس الاستعجال، لجلسة الاستماع في سبتمبر ٢٠٢٣. مطلوب منك إعداد مذكرة خطية نيابة عن جمعية غوازنغا وأخرى منفصلة عن دولة سينتسيفيا. متناولاً مسألة الاختصاص والمقبولية والأسس الموضوعية والجبر في كل حالة فيما يتعلق بالمطالبات من (أ) إلى (د) أعلاه.

المرفق الأول

مقتطفات من التشريعات ذات الصلة في سينتيسفيا

دستور دولة سينتسيفيا لعام ١٩٩٢

١١. لا يجوز التمييز ضد أي شخص على أساس الجنس، أو العرق، أو اللون، أو الأصل الإثني، أو القبيلة، أو المولد، أو العقيدة، أو الدين، أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي، أو الرأي السياسي.

حماية الحقوق من قبل المحاكم

٣٣. (١) عندما يدعي شخص ما أن حكماً من أحكام هذا الدستور بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية قد انتهك، أو يُحتمل أن يكون قد انتهك، فيما يتعلق به، فإنه يجوز له عندئذ، دون المساس بأي إجراء آخر متاح بصورة قانونية، أن يقدم طلباً إلى المحكمة العامة للإنصاف .
(٢) يجوز للمحكمة العامة، بموجب المادة الفرعية (1) من هذه المادة، إصدار ما تراه مناسباً من توجيهات أو أوامر لأغراض إنفاذ أو ضمان إنفاذ أي من الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يحق للشخص حمايتها.

****

(٥) لا تعتبر الحقوق والضمانات المتصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواردة في هذا الفصل مستبعدةً للحقوق والضمانات الأخرى غير المذكورة التي تعتبر متأصلة في الديمقراطية ويقصد بها ضمان حرية الإنسان وكرامته.

الأهداف الثقافية

٧٥. (١) تكفل الدولة تطوير اللغات السنتسيفية والاعتزاز بالثقافة السنتسيفية والقيم التقليدية؛ وبوجه خاص أن القيم العرفية والثقافية الملائمة توضع كجزء لا يتجزأ من المجتمع السنتسيفي برمته.

قانون الطفل لعام ٢٠٠٤ (القانون رقم ٦٥٠)

الجزء الأول - حقوق الطفل وواجبات الوالدين

١. لأغراض هذا القانون، الطفل هو شخص دون سن الثامنة عشرة

٢. (١) تسمى مصلحة الطفل العليا في أي مسألة تتعلق بالطفل.
(٢) تكون المصلحة الفضلى للطفل هي الاعتبار الأول لأي محكمة، أو شخص، أو مؤسسة، أو هيئة أخرى في أي مسألة تتعلق بالطفل.

٣. لا يجوز لأي شخص أن يميز ضد طفل على أساس الجنس، أو العرق، أو السن، أو الدين، أو الإعاقة، أو الحالة الصحية، أو العرف، أو الأصل الإثني، أو الخلفية الريفية أو الحضرية، أو المولد أو أي وضع آخر، أو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي أو لأن الطفل لاجئ.

****

١٠. لا يجوز لأي شخص أن يحرم الطفل من الحق في العيش مع والديه وأسرته والنمو في بيئة رعاية وسلمية ما لم يثبت في المحكمة أن العيش مع والديه
(أ) يؤدي إلى إلحاق ضرر جسيم بالطفل؛ أو
(ب) تعريض الطفل لإيذاء خطير؛ أو
(ج) ألا تكون في مصلحة الطفل الفضلى.

****

١٢. تتولى الحكومة رعاية الطفل الذي لا يرافقه أحد إلى أن يتحد فيه مع والديه أو مع أي فرد آخر مسؤول من أفراد الأسرة.

قانون الجرائم الجنائية لعام 1970 (القانون رقم 92)

****

استخدام المكتب العام من أجل الربح

١٧٩. أي شخص–
(أ) أثناء تولي منصب عام يسيء استخدام المنصب بشكل فاسد أو غير نزيه لتحقيق ربح أو منفعة خاصة؛ أو
(ب) عدم امتلاك منصب عام أو تبين أنه تصرف بالتعاون مع شخص يشغل منصبًا عامًا حتى يتمكن الأخير من إساءة استخدام المنصب بشكل فاسد أو غير نزيه لتحقيق ربح أو منفعة خاصة.
يعد مرتكبا لجريمة ويتعرض عند إدانته لغرامة لا تقل عن 5 مليون دولار سينتسي أو السجن لمدة لا تتجاوز عشر سنوات أو كليهما.
١٨٠. يستخدم المنصب العام بشكل فاسد أو غير نزيه لتحقيق ربح أو منفعة خاصة إذا وافق صاحب المنصب بشكل مباشر أو غير مباشر أو عرض السماح لسلوكه بصفته هذا بالتأثر بهدية أو وعد أو احتمال أي اعتبار قيم يتلقاه من أي شخص آخر، أو من أي شخص آخر.

قانون تسجيل المنظمات غير الحكومية لعام ١٩٩٥ (القانون رقم ٣٩٩)
****

٩. (١) لا يجوز لأي منظمة غير حكومية موجودة قبل بدء هذا القانون أو بعده أن تعمل بدون شهادة تسجيل
(٢) وتسجل المنظمة غير الحكومية، بناء على طلب مقدم إلى إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، وتصدر لها شهادة، ما لم ينص على خلاف ذلك.
١٠. (١) تمنح شهادة التسجيل بناء على طلب يوقعه عشرة أشخاص على الأقل مؤهلين للعضوية. ويرفق الطلب بثلاث نسخ من النظام الاساسي للمنظمة غير الحكومية. يجب ألا يخالف النظام الأساسي للمنظمة القانون السنتسيفي.
(٢) في غضون شهرين من تلقي الطلب، يجب على المدير العام للإدارة: أ. أن ينظر في الطلب وفي أي معلومات إضافية يقدمها مقدم الطلب؛ ب. إذا اقتنع بأن مقدم الطلب يمتثل لشروط التسجيل، وجب عليه تسجيل مقدم الطلب بإدراج اسم المنظمة غير الحكومية في السجل.

مشروع قانون الهوية الجنسية القَويمة 2022

١٧. (١) الشخص الذي يدعم أنشطة + LGBTIQ أو يسهلها أو يشجعها أو يشجعها يرتكب جريمة ويكون عرضة عند إدانته للسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر عامًا.
(٢) يرتكب جريمة الشخص الذي يعرّف نفسه علنًا على أنه مثلي، أو ثنائي الجنس، أو متحول جنسيًا ويعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز عشرين عامًا.

قانون مكتب المدعي العام الخاص لعام ٢٠٢١ (القانون ١٠١٥)
****

٢. يعين الرئيس رئيس المكتب من بين المرشحين المؤهلين.

٥. تكون مهام المكتب على النحو التالي:
(أ) التحقيق في قضايا الفساد والجرائم المتصلة بالفساد المزعومة أو المشتبه فيها ومحاكمة مرتكبيها؛
(ب) التحقيق في ادعاءات الفساد والجرائم المتصلة بالفساد والمقاضاة عليها بموجب قانون الجرائم الجنائية لعام 1970 (القانون 92) التي تضمن موظفين عموميين وأشخاص معروفين سياسياً وأشخاص من القطاع الخاص ضالعين في ارتكاب الجريمة؛
(ج) تحقيق في جرائم الفساد والجرائم المتصلة بالفساد المزعومة أو المشتبه فيها التي تورط فيها موظفون عموميون وأشخاص معروفون سياسياً وأشخاص في القطاع الخاص ضالعون في ارتكاب الجريمة بموجب أي قانون آخر ذي صلة، وملاحقة مرتكبيها قضائيا؛
(د) استرداد عائدات الفساد وإدارتها.

قانون فرض القيود لعام ٢٠١٥ (القانون رقم ٧٥٩)
****

٤١. (١) يجوز للرئيس بمشورة الشخص أو الهيئة المعنية أن يصدر صكاً تنفيذياً بفرض قيود، حيثما يكون التقييد

(أ) شرط معقول لصالح الدفاع، أو السلامة العامة، أو الصحة العامة، أو إدارة الخدمات الأساسية؛
(ب) على نحو معقول عند تنقل أو إقامة أي شخص أو أشخاص بصفة عامة أو أي فئة من الأشخاص داخل سينتيسفيا.
(ج) مطالبة بتقييد حرية دخول سينتيسفيا أو التنقل في سينتيسفيا، لشخص ليس من مواطني سينتيسفيا؛ أو
(د) لغرض حماية شعب سينتيسفيا من تدريس أو نشر عقيدة تظهر أو تشجع على عدم احترام قومية. سينتيسفيا، أو الرموز والشعارات الوطنية، أو تحرض على الكراهية ضد أفراد المجتمع الآخرين.

(٢) يكون فرض القيود بموجب الفقرة (1) مبرراً بشكل معقول وفقا لروح الدستور.

قانون المعادن والتعدين لعام ٢٠٠٢ (القانون رقم ٥٨٩)

التعدين الضيق النطاق

٨٢. (١) على الرغم من وجود قانون مخالف لذلك، لا يجوز لأي شخص أن يشترك في عملية تعدين صغيرة النطاق لمعدن ما لم يكن هناك ترخيص فيما يتعلق بعملية التعدين يمنحه وزير المناجم أو موظف يأذن به الوزير.

(٢) يرتكب جريمة الشخص الذي يقوم، دون ترخيص تمنحه مفوضية سينتيسفيا للمعادن، بعملية تعدين صغيرة النطاق تتنافى مع المادة الفرعية (1)، ويكون عرضة للإدانة بإجراءات موجزة لغرامة لا تقل عن مليوني سيديسي أو للسجن لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أو لكليهما.